بحوث

تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة اللبنانية الحديثة

م. رعد قاسم صالح
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

ابتداء من القرن السادس عشر ظهرت كلمة دولة في الوثائق الرسمية ، وتراكمت المفاهيم عنها لتصل الى العشرات لغاية يومنا هذا بسبب اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون لتعريف مفهوم الدولة ، ومن ابرز هذه الزوايا الزاوية الاجتماعية التي تركز على تفاعل الدولة مع المجتمع ، الزاوية السياسية التي تركز على التفاعل والتأثير السياسيين داخل الكتل البشرية للمجتمع السياسي ، الزاوية القانونية التي تنظر من خلال مصطلح السيادة وما يترتب عليه من تمتع الدولة بحق احتكار استخدام القوة والقهر لتطبيق القوانين والقواعد المتفق عليها .الدولة الحديثة وجدت لحماية كافة أعضاء المجتمع وأداء مجموعة من الوظائف لأفراد النظام الداخلي وتنظيم تطبيق القوانين والقواعد والمعاهدات في النظام الخارجي (البيئة الدولية) بما يضمن بقاء الدولة ومصلحة نظامها الداخلي . الدولة الحديثة رموز وتشكيلات ونظم هدفيه ملتزمة بقوانين وقواعد داخلية وخارجية توسعت تفاعلاتها وتدفقاتها مع الدول الاخرى بشكل مضطرد في القرن الحادي والعشرين فأضحت دائرة التأثيرات المتبادلة واسعة جدا ، لتحليل وظائف إي دولة من ناحية الاقتدار أو الانسجام مع الغايات العليا للشعب والقانون الدولي لابد من المرور عند دراسة الظروف الموضوعية بكافة جوانبها وقت نشأة وبناء الدولة، تنجح الدولة في واجباتها عند توفر الانسجام والتناغم في أنظمتها وتخفق في حالة وجود التنافر والاختلاف فيها لأسباب أيدلوجية ، طبقية ، عرقية ، ثقافية ، مذهبية ، أو منافع سياسية موضوعية أو موضوعة قسرا من قبل قوى إقليمية ودولية اكبر اقتدارا من المجتمعات الضعيفة المتصدعة . ومن اخطر مظاهر الضعف تصدع الشخصية القانونية الدولية المعبرة عن وحدة وقوة دور الدولة في التعامل في الاطار الداخلي والإطار الخارجي الدولي . ان غياب الاقتدار لدرء التهديدات على الأمن القومي وشلل الفاعلية الدبلوماسية وهشاشة التنظيم الأمني لضمان السلم الأهلي هي المظاهر تسهم في تكوين المبرر القانوني والسياسي للتدخلات الخارجية . هذا المعنى ينطبق على الدولة اللبنانية التي تعرضت لحروب أهلية مهدت لمرحلة الاحتلال الأجنبي لها . فهي من تاريخ إعلان استقلالها عام

1943 تعرضت لصراعات داخلية مسلحة أبشعها وأطولها الحرب الأهلية الطائفية 1975-1989 وما زالت معرضة لمثل هذه التهديدات لغاية اليوم ، ان الاحتمالات الممكنة التحقق لانتقال آفة النزاعات الطائفية بأسلوبها اللبناني ذو الخسائر البشرية والمادية والاعتبارية المرتفعة جدا بأشكال متنوعة الى العراق والبحرين والكويت واليمن والسعودية ومصر والسودان يشكل تداعيا خطيرا جدا على الأمن والقومي العربي والشرق الأوسطي .ان بقاء الدولة اللبنانية مشلولة التصرف في التعاطي مع القرارات الأممية بسبب الطائفية السياسية يعطي مبررا في الاعتمادية على قوى إقليمية ودولية للتفاعل مع القرارات الأممية المتعلقة بلبنان قد تصل في بعض حالاتها المتصارعة في تهديد الأمن والسلم الدوليين ، أن الفهم السليم لتداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة أللبنانية الحديثة يمر عبر دراسة :

1 – الظروف الموضوعية لنشأت الدولة اللبنانية

2 – تداعيات الطائفية السياسية على المجتمع السياسي اللبناني

3 – تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية اللبنانية ، الخاتمة والخيارات الممكنة التحقق للمحافظة على الشخصية القانونية اللبنانية

المفاهيـــم :

الدولة الحديثة :

يرجع الباحثون أسباب نشأت الدولة الى نظريات تصارعيه داخلية لقوى سياسية وفكرية وطبقية وأسباب خارجية تتعلق بنتائج الصراعات والحروب الإقليمية والدولية وأسباب سلمية متعلقة بالعقد الاجتماعي بين الكتل البشرية للمجتمع السياسي الذي يعمل لبناء نظم سياسية واقتصادية وتعليمية وقضائية وصحية وأمنية هدفيه كمؤسسات تعمل لإشباع حاجات المجتمع، الدولة ككيان مرهونة قوتها أو هشاشتها بمعايير معروفة متعلقة بالخصائص السكانية والجغرافية والاقتصادية والثقافية وكل هذه الخصائص محاطة بأطر قانونية دولية للتفاعل مع الدول الاخرى(1)، من ابرز مظاهر تفاعل الدبلوماسية التقليدية Traditional diplomacy وهي فن الممكن والتوفيق وفن الإكراه والمصالح المشتركة في التفاعل الدولي(2) لخدمة السياسة الخارجية للدولة بوسائلها العلنية والسرية وهي تهدف لصيانة وحماية السيادة بعد إحكام السيطرة الداخلية واتخاذ التدابير الوقائية من التأثيرات والتدخلات الخارجية لتلافي الخضوع لسياسات الدول الاخرى(3) ، فالاعتراف الدولي بأي دولة لا يكفي دون امتلاك الدولة المعنيـــة الاقتدار المستند على تلاحم الكتل السياسية بموجب وثيقة قانونية أخلاقية متفق عليها وثابتة لتمسك الأكثرية العظمى بها(4) وهذا مناقض لأطروحات المدارس الطائفية السياسية ومنها الطائفية السياسية اللبنانية التي

تعرف وتختزل الدولة في جمع القيادات الدينية والعرقية في الحكومة باتفاقات مرحلية متغيرة وهي متنافرة مع المدارس الحضارية الديمقراطية التي تعبر عن الدولة برموز وتشكيلات وقيم يكون ولاء جميع الكتل البشرية داخل المجتمع السياسي ثابت لها والمتغير هو ولائهم للحكومات كونها متغيرة بموجب نتائج الانتخابات الشعبية الدورية ، بيد ان أنصار هذه المدرسة لم يتمكنوا بعد من تطبيق نظريتهم السياسية بحكم قوة تحالف أنصار الطائفية السياسية مع القوى الدولية والاقليمية المستفيدة منها كأداة لخلق الفوضى البناءة لهم.

الدولة كشخصية قانونية(فاعل دولي)(state as a legal personality(affective international :

الدولة الحديثة هي عبارة عن بناء قانوني متراكم منذ انهيار السلطة الهرمية للكنيسة في القرن السادس عشر الميلادي ، واعتبرت الدولة الحديثة الركيزة الأساسية للقانون المحلي والدولي بعد امتلاكها الحق المطلق في إبرام اتفاقيات التعاون والسلم والحرب والتفاوض والتمثيل الدبلوماسي مع الدول الاخرى من خلال فرض سلطتها المنفردة على حيزها الذي تشغله(5) فقد حدد فقهاء القانون الدولي الدولة أنها كيان سياسي قانوني ذو سلطة معترف بها في رقعة جغرافية محددة من مجموعة بشرية معينة(6) والبناء القانوني للدولة الحديثة يشكل شخصيتها القانونية المميزة لها لا يمكن تجاوزها من قبل جميع المنظمات القانونية الدولية (7) حتى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد دوليا عام 1998 لا يستطيع تجاوز الشخصية القانونية للدولة إلا عن طريق إحالة القضايا لها عن طريق مجلس الأمن والفصل السابع والذي وافقت عليه جميع الدول الأعضاء سلفا(8) ، ورتب هذا البناء اعتبار الجماعة الدولية مصدر القانون الدولي بالشكل الذي أدى الى سيادة القانون الوضعي الدولي على القانون الطبيعي (الديني) المتعدد المصادر المتنافرة في العلاقات الدولية من خلال إتاحة فرص التفاهم والتعايش السلمي للدول سواء كانت ملكية ، جمهورية ، ديمقراطية ، استبدادية ، دينية ، علمانية وبذلك تكون الدولة المسئولة المباشرة في التعامل مع الدول الاخرى في المحافل الدولية وليس القوى المؤثرة فيها وخاصة المنفردة والتي لا تشكل الأكثرية المنظمة والتي قفزت الى المحافل الدولية أو الى ساحات التأثير الدولي على حساب الشخصية القانونية للدولة بسبب ضعف المؤسسات القانونية والتنفيذية للدولة التي تحمي هذه الشخصية المميزة لها في تعاملاتها الداخلية والخارجية. وان بقاء الازدواجية المجتمعية ما بين الامتياز المحلي للعرق والمذهب من جهة والامتياز الإقليمي والدولي لمؤسسات الدولة الرسمية ولد ضعفا للدور الإقليمي والدولي القانوني للدولة بسبب تفوق قوة النفوذ والتأثير ألمناطقي لحزب أو لطائفة أو لعرق على نفوذ وتأثير

مؤسسات الدولة الرسمية(9) ، يمكن لدولة ما ان تتعاون أو تتحالف مع دولة أخرى أو تكون تابعة لها في مضامين السياسة الخارجية أو الاقتصادية والأمنية بيد ان خطابها القانوني الرسمي يبقى الشكل الذي لا يمكن التعويض أو النيابة عنه إلا بتخويل رسمي معلن من قبلها لأنها المؤهلة فقط لحمل مسئولية الشخصية القانونية .

الطائفية السياسية political sectarianism :

تعني بشكل مبسط (تسييس الدين أو تسييس وتوظيف المذهب الديني لأغراض سياسية وسلطوية) إضافة للسلطة الاجتماعية والثقافية والدينية وقولبة المناهج والأفكار والنظم لخدمة هذه الأغراض(10)،الطائفية هي التمحور حول مذهب معين بأشكال منغلقة وأخطرها المتعصبة التي لا تسمح بالتحاور والتسامح مع الآخرين بسبب انعزالها فتخلق شخصيات استبدادية تمعن في المصالح الحياتية على حساب تقليص الاجتهاد في واجبات الدين الإنسانية وتسبب في إيجاد هويات مختلفة متعددة تتنافر عند مستوى الصراع على السلطة السياسية بعيدة عن الهوية المجتمعية والوطنية الجامعة(11) ، والطوائف حقيقة اجتماعية إنسانية منتشرة في اغلب شعوب دول العالم فعندما تقتصر مهامها على المستوى الاجتماعي والديني أو حتى الاقتصادي فأنها لا تؤثر كثيرا بالشخصية القانونية للدولة، ولكن بعد تحركها صوب المستوى السياسي تصبح طائفة دينية سياسية كما هو حال الطائفة الدينية اليهودية التي انتقلت من الدور الديني والاجتماعي وحتى الاقتصادي الى الدور السياسي بعد مناداتها لقيام دولة ليهود أوربا والعالم في فلسطين منذ القرن التاسع ، كذلك ألطوائف الهندية (الهندوس ، والسيخ ، والإسلام) فظهرت المشاكل السياسية بينهم أثر مطالبة السيخ بدولة لهم في البنجاب بعد حصول المسلمين على دولة في باكستان والهندوس في الهند وتعرضت المنطقة للعديد من الحروب الأهلية والهجرات الإجبارية الطائفية منذ نيل استقلال الهند عام 1947 ولغاية اليوم(12) فأثرت هذه الإحداث بشكل كبير على الشخصية القانونية لدول المنطقة جراء تصدع السلم الأهلي وتدخل القوى العظمى فيها للمحافظة أو لتحسين مصالحها على حساب مصالح شعوب المنطقة ، وينطبق الحال في الحرب الأهلية الاسبانية من خلال حزب الفالانج الكاثوليكي المذهب الذي لعب الدور الاول في الحرب الأهلية الاسبانية قبل الحرب العالمية الثانية ، وهنالك تجارب مريرة أخرى للصراعات الطائفية السياسية في فرنسا وايطاليا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ودول أمريكا اللاتينية استطاعت الأفكار والمناهج والأنظمة الليبرالية العلمانية الديمقراطية محاصرتها كما حصل للحزب الديمقراطي المسيحي المعارض في فلنداه والذي تأسس عام 1956، والحزب الديمقراطي المسيحي الذي

تأسس عام 1942 في ايطاليا والاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني فخرجت هذه الأحزاب من القولبة المذهبية الى شعارات المسئولية الاجتماعية والكرامة الإنسانية وحماية البيئة ، فوضعوا دساتير تتواءم مع هذا المنهج ، فعلى سبيل المثال نجد الدستور الألماني يوازي بين دور الأخلاق والمبادئ الديمقراطية والقيم المسيحية الإنسانية المتعلقة بتنظيم الأسرة والإجهاض وزراعة الأعضاء البشرية والبطالة ومساعدة المتضررين جراء الكوارث والحروب ويرفض تدخل ألمؤسسات الدينية في الحياة السياسية للدولة الألمانية(13) ، اما الأحزاب التي بقيت متمسكة بمنهج الطائفة السياسي الذي يؤدي الى زيادة وتيرة العنف والانفصال فتشير الدراسات الى انه خلال الفترة 1985 – 1993 ساهمت بوجود 108 نزاع ديني يستغل من قبل دول خارجية تكيف هذه النزاعات لأهدافها السياسية* والنموذج اللبناني اخذ بالتمدد صوب الدول العربية في وقت ارتفاع أصوات من داخل إسرائيل لاعتبارها دولة دينية يهودية صرفة مقابل دولة إيران الدينية الإسلامية من اجل فتح المنافذ أمام الضغوطات لتغيير خرائط الدول من القومية لمرحلة اتفاقيات الدول العظمى بعد الحرب العالمية الأولى بموجب تقسيمات سايكس – بيكو الى دول طائفية محملة بالتفتيت والتفكك والضعف غارقة في حروب أهلية داخلية منتشرة من المناطق المتاخمة للحدود الإيرانية – الباكستانية ومناطق التلاقي لدول العراق وسوريا وتركيا ولبنان والخليج العربي .

أولا: الظروف الموضوعية لنشأة الدولة اللبنانية

لبنان هي إحدى الدول العربية الواقعة في الشرق الأوسط جنوب غرب القارة الأسيوية تحدها من الشمال والشرق سوريا وإسرائيل من الجنوب والبحر الأبيض المتوسط غربا ، حدودها مع سورية 375كم ومع إسرائيل 79كم ومع شاطئ المتوسط 225كم ، مساحة لبنان 10400كم مربع وعدد سكانها أربعة ملايين ومائة ألف نسمة سكان المدن 86%-90% يتكلمون العربية والفرنسية والانكليزية وبشكل اقل التركية و الأرمينية والكردية والسريانية ، نسبة الأمية فيها من اقل النسب في الوطن العربي ونسبة سكان الحضر الى نسبة الأرياف 84% يشكلون 18 طائفة معترف بها ، نسبة أعمار الشباب منخفضة لأسباب تتعلق بالهجرة التي تعتبر من الهجرات العالية جدا في العالم ، يعيش في لبنان مهاجرين عرب 375 ألف فلسطيني وحوالي 100 ألف من العراق و4500 من السودان(14) .

الدولة اللبنانية ليست حالة طبيعية في الحياة البشرية ، بل هي إنتاج لظروف تطور هذه الحياة كحال الدول الاخرى ، وقد ارجع الباحثون أسباب نشوء الدول الى عدة نظريات منها النظرية الماركسية لصراع الطبقات ، والنظريات الغربية لصراع القوى والحروب والمصالح ونظريات العقد

الاجتماعي والنظرية الوظيفية ، فمهما كانت النظرية لابد ان تحمل الدولة التعبير السياسي والقانوني لتحقيق أهداف القائمين على بنائها ، والسؤال المهم هنا من هم القائمون على بناء الدولة اللبنانية ؟ ما هي نسبة تأثير العامل الداخلي الى نسبة تأثير العامل الخارجي في عملية البناء ؟ ان تحليل عهود بناء الدولة اللبنانية الحديثة تشير الى هيمنة العامل الخارجي على العامل الداخلي، وهذا يعني ان استقرار وتقدم الدولة مرهونان بهذا العامل الذي أنتج ميثاق 1943 وميثاق الطائف 1989 لتوازن القوى الطائفية السياسية .

– عهد الاحتلال العثمانيEra of the ottoman occupation :(بناء الدور الديني والاجتماعي للطوائف) *

الفلسفة الأساسية التي كانت تطبقها الدولة العثمانية لقرون على لبنان والبلدان العربية هي فلسفة (نظام الملل) أي إعطاء الدور الديني والاجتماعي لرجالات المذاهب والطوائف في الرقعة المكانية التي تقطن بها هذه الطائفة وتلك ، فالمكان الجغرافي الذي يسكنه لحقبة تاريخية أجيال متعاقبة لطائفة معينة حيث يشكلون الأكثرية من السكان يكون لقيادات هذه الطائفة الدينية الدور الاجتماعي والديني ، اما الدور السياسي والعسكري فهما من مسئولية ممثلي القيادة السياسية العثمانية ، هذه القيادة كانت تلجأ للقيادات الدينية للملل والطوائف لدعمها ضد موجات التغيير الليبرالية والماركسية والقومية القادمة من خارج حدود الدولة العثمانية صوب الدولة العثمانية لتثير نزعات التمرد والتحرر عند القوميات الخاضعة للاحتلال العثماني (15) هذا التطبيق اوجد في جسم الشعب اللبناني جماعات بشرية منغلقة حول ثقافة الطائفة والقيادة الدينية لها ، وغالبا كانت مستعدة لتقبل الدور السياسي لزيادة نفوذها ومنافعها عند ضعف الدور السياسي المركزي لممثلي القيادات التركية أو عند ورود مساعدات خارجية مؤثرة ، والسبب في كل هذا هو غياب الهوية الوطنية الجامعة في ظل المصالح المشتركة لجميع الكتل البشرية اللبنانية ، ولهذا جاء نشوء الكيان الإداري السياسي لأساس الدولة اللبنانية الحالية في منتصف القرن التاسع عشر في ظل بيئة نفسية سياسية للقوى العظمى المؤثرة في النظام الدولي المتعدد الأقطاب وقتذاك غرضها التغلغل في جسم الدولة العثمانية الضعيفة والمتصدعة من خلال الأقليات العرقية والطائفية (نظام الملل الإداري) بذريعة حماية حقوقها الإنسانية وللترويج لأفكار المساواة والحرية لتغطية هدف السيطرة والنفوذ في العالم وبالذات الشرق الأوسط*، ولهذا جاء اتفاق بيرا بضواحي اسطنبول في 9/حزيران/1861 المتفق عليه من قبل من وزير خارجية الدولة العثمانية وعضوية ممثلي خمس دول أوربية هي بريطانيا ، فرنسا ، النمسا ، بروسيا ، روسيا ، ثم أنظمت إليهم ايطاليا عام

1869 (16) لإنشاء كيان إداري سياسي طائفي في جبل لبنان بعد ان قادت فرنسا سياسة حماية الطوائف الغير مسلمة في لبنان منذ تصريحات سفيرها بلبنان بهذا الخصوص في 25/حزيران/1845 بضرورة تقسيم جبل لبنان جغرافيا الى نظام إداري سياسي للمسلمين ولغير المسلمين أطلق عليه نظام القائمقاميتين(17) وأيد ذلك مترنيخ باقتراحه في 15/أيلول 1842 لتقسيم إمارة جبل لبنان الى إدارتين مسيحية ودرزية وعلى أساس تقسيم جغرافي(18) وما صدر عنهم من بروتوكول اعترف بموجبه لجبل لبنان بوضع خاص واستقلال ذاتي كمتصرفية بعد الاضطرابات العرقية والمذهبية فيه وادعاء كل من الدول الكبرى وقتها بضرورة تدخلها لحماية كل مجموعة مذهبية وعرقية قريبة منها تحت ذرائع إنسانية وأمنية بيد ان الدوافع الحقيقية كانت وما زالت المصالح والنفوذ ، والبروتوكول هذا كان الأساس الطائفي السياسي القانوني الدولي الاول لظروف نشأة الدولة اللبنانية الحديثة بعد انتزاع هذا الكيان من سيادة الدولة العثمانية وبذلك نستطيع ان نقول ان أساس قيام الدولة اللبنانية قائم على نظرية الحرب والصراع وليس نظرية العقد الاجتماعي السلمي لقواه المجتمعية أو نظرية الوظيفة الضرورية لتنظيم وتطوير حياة السكان في الإقليم المحدد لعيشهم منذ قرون طويلة لان الدولة العثمانية المحتلة وضعت لمنطقة جبل لبنان نظام القائمقاميتين احدهما للدروز والأخر للمسيحيين الموارنة الذين كانوا يطالبون بعودة حكم الإمارة لهم في هذه المنطقة ، ثم تدخلت الدول الكبرى التي كانت تهيأ نفسها لإزاحة الاحتلال العثماني والدخول محلة لدوافع سياسية واقتصادية عن طريق توسيع هذا التقسيم المجتمعي المتنافر، رعت بريطانيا بشكل ريادي البعثات التبشيرية للمسيحيين البروتستانت في لبنان وفرنسا كان لها الدور المهم لرعاية الجماعة المسيحية الكاثوليكية وكذلك الحال مع المسيحيين اللبنانيين من طائفة الأرثوذكس والرعاية الروسية لهم(19) ، فتم ترسيخ هذا الواقع الطائفي مع الطوائف المسلمة الاخرى في بروتوكول 1861 وتعديلاته التي قسمت جبل لبنان الى ستة أقضية و40 ناحية ويعاون متصرف لبنان أعضاء يمثلون الطوائف الست (اثنان مارونيان ، اثنان درزيان ، اثنان من الروم الأرثوذكس ، اثنان من السنة ، اثنان من الشيعة ، واثنان من الكاثوليك)(20) ثم عدلت نسبة التمثيل عام 1864 الى خمسة من الموارنة وثلاثة من الدروز واستمر هذا النظام قائم حتى الإعلان الصوري للدولة اللبنانية عام 1926 من قبل الاحتلال الفرنسي(21). وبذلك رتب العجز العثماني قوة اندفاع للتغلغل الاستعماري الأوربي في المنطقة العربية وبالذات لبنان من خلال نافذة الطوائف الدينية المجردة من العقد الاجتماعي التضامني.

وبذلك نستطيع ان نشير الى ان العهد العثماني أنتج :

1- جماعات بشرية طائفية منعزلة ثقافيا ، كل جماعة تتلقى أوامرها وتوجيهاتها من قيادتها فقط بعيدا عن أساليب التحاور والتناظر والتفاعل لصياغة الهوية الوطنية الجامعة .

2- ارتباط هذه الجماعات الطائفية اقتصاديا وثقافيا مع دول مختلفة الثقافات والسياسات في أوربا وأمريكا الشمالية أضافه للدولة العثمانية صاحبة السيادة القانونية الدولية الشكلية على لبنان بالشكل الذي ساهم في اتساع هوة التنافر بينهم .

- عهد (الاحتلال) الفرنسي Era of the French occupation :(بناء الدور السياسي للطوائف)

شكلت سياسات تفتيت مجتمعات الملل والطوائف إستراتيجية ثابتة لتحرك القوى العظمى الاستعمارية صوب وشعوب العالم الثالث منذ مؤتمر (كامبل بنرمان) * الاستعماري الشهير عام 1907 ولغاية يومنا هذا وان اختلف الباحثون في تسمية خططه من (فرق تسد) الى صراع الحضارات أو (الفوضى ألبنائه) وتعرض الشعب العربي في سوريا الكبرى لمثل هذه الخطط ، الدولة اللبنانية الحديثة تقع ضمن بلاد الشام (سورية الكبرى) التي بقيت أربعة قرون لم تعرف دورا للتنظيم القانوني الوضعي السياسي إلا خلال فترة قصيرة قبل وبعد دستور 1908 للدولة العثمانية الذي تطرق فيه المشرع للحقوق السياسية والمدنية للقوميات والأقليات العرقية والطائفية داخل الأراضي العثمانية ولم تنتشر أفكار وتطبيقات هذا الدستور لسقوط وتفكك الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918 م . تألفت في سورية الكبرى أول حكومة عربية صورية بمرسوم ملكي في 26 تموز 1920 في ظل تواجد جيوش الاحتلال والانتداب الفرنسية البريطانية ، ثم قام الجنرال الفرنسي غوابيه goybet بطرد الملك فيصل وحكومته من كامل سورية صوب العراق على اعتبار ان سورية ضمن حصة فرنسا من غنام المنتصرين في الحرب ضد الدولة العثمانية وألمانيا والعراق وفلسطين من حصة بريطانيا تحت الأغطية القانونية الدولية لعصبة الأمم المتحدة في الانتداب والوصاية ، قام القائد الفرنسي بخلق صراعات طائفية وعرقية وتحميل أسباب التصعيد فيها على الملك فيصل وحكومته العربية بهدف تفتيت الأراضي والجماعات في سورية الكبرى ، فجاءت التقسيمات الإدارية والجغرافية الجديدة لخدمة هذا الهدف بعد وضع على كل تنظيم إداري جديد مفوض سامي فرنسي يعاونه مديرين محليين(22) لولاية بيروت بعد ضم أربعة أقضية (بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا) لها، وفي ولاية جبل العرب بعد اعتبار الدروز طائفة مستقلة فيها شرق الأردن عن ولاية دمشق ليكون ضم الانتداب البريطاني(23) الإمعان في دفن فكرة الولايات العربية المستقلة بقيادة الشريف حسين وابنه الأمير

فيصل بعد معركة ميسلون بين لواء **الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال غورو وما تبقى من الجيش العربي بقيادة يوسف العظمة . كان العرب بغالبيتهم يتطلعون الى الانضمام الى الدولة العربية التي أعلنها الشريف حسين وينظرون هم والمسيحيون الأرثوذكس الى التقسيمات الإدارية الجديدة لإعلان لبنان الكبير بعد ضم أجزاء من ولاية دمشق إليه إجراء قسري للتفتيت الطائفي وان وافق عليه المسيحيون الموارنة لظروف أنية وقتها . ثم اصدر (الاحتلال) دستور 1926 كوثيقة قانونية أساسية لرعاية زراعة الطائفية السياسية(24) عززه بالقرار 60 ل ر بتاريخ 13مارس 1936 الذي اعتبر جميع المواطنين منضوين في طوائف بمن فيهم المسلمون ، ثم كبل الدولة اللبنانية الجديدة بمعاهدات أمنية لحماية التفتيت الطائفي أبرزها معاهدة 1936(25) ، وكانت الغاية العليا من وراء ذلك هي جعل بلدان حوض البحر المتوسط في خدمة الجيوش الفرنسية والانكليزية اقتصاديا وعسكريا بعيدا عن التفكير والفعل العربيين المؤديين لدولة عربية جامعة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية أثر توظيف التحالفات الطائفية لخدمة هذه الغاية(26) .**

وبذلك نستطيع ان نشير ان عهد الاحتلال (الانتداب) الفرنسي أنتج :

1- **تفتيت الوشائج الاجتماعية لبلاد الشام من خلال اقتطاع أراضي من ولاية دمشق والولايات الاخرى وإضافتها لولاية جبل لبنان وإعلان ولادة دولة لبنان الكبير في (1920/8/31) وإلحاق بعض الأراضي بمدينة اللاذقية واعتبارها المركز الإداري للطائفة العلوية ، وجعل ولاية جبل العرب المركز الإداري لطائفة الدروز .**
2- **تشريع دستور 1926 لمنح الوضع القانوني في توزيع الوظائف العامة الكبرى السياسية والإدارية قي أماكن تواجد الطوائف الدينية المسيحية والمسلمة الشيعية والسنية والدرزية حسب حجم كتلهم البشرية من اجل بناء أول دولة طائفية معاصرة على الأرض العربية .**

- **عهد الاستقلال Era of independence : (تعميق الدور السياسي للطوائف)**

اعتبر ميثاق عام 1943 المثير للجدل والذي تم تعليقه من قبل القائد الفرنسي في 1943/11/10 اثر اعتقال رئيس جمهورية لبنان ورئيس وزرائها وأفرز ذلك تنامي الاضطرابات والانتفاضات حتى اضطرت فرنسا بقبول إعلان استقلال لبنان في 1946/12/31 بتأييد الأمم المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة والتي قام عليها لبنان الحديث وجاء بتوافق القوى الدولية الكبرى وقتذاك (فرنسا وبريطانيا ، وقد دخلت الجيوش البريطانية سوريا ولبنان بعد هزيمة فرنسا إمام ألمانيا عام 1940) حين عمدت بريطانيا مع بقايا النفوذ الفرنسي كطرف دولي له التأثير الاول في المستوى الإقليمي والمحلي اللبناني بالاتفاق مع القوى والشخصيات العربية السياسية

وخاصة المصرية والسورية مع بعض القوى اللبنانية المحلية كطرف عربي له التأثير الثاني في إنتاج هذا الميثاق التوافقي للطوائف السياسية كأساس لعملية منح الاستقلال وبناء الدولة ، وجاء التوافق الدولي على استقلال لبنان وفق ما دأبت عليه القوى العظمى بعد الحرب العالمية الأولى لبناء دول شرق أوسطية تحمل عناصر الضعف معها بعيدا عن التناغم لأركان الدولة الحديثة في الأرض والسكان ، ومن اجل إبقاء هدف عدم نهوض وتقدم هذه الدول لجعلها دائما تحت السيطرة والتحكم استمرت هذه الإستراتيجية الاستعمارية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وطبقت على لبنان الدولة الحديثة التي منحت استقلالا يكرس هذه الإستراتيجية عن طريق منح الصلاحيات السياسية لمراجع الطوائف في عملية البناء الجديد للدولة من خلال :

1- تشريع قانون 2 نيسان 1951 لإعطاء صلاحيات سياسية للطائفة المسيحية ، كذلك للطائفة الإسلامية السنية في التشريع الديني والأوقاف بالمرسوم الانتخابي 18 في 13 مايس 1955 وأنشئ مجلس مذهبي للطائفة الدرزية في 13 تموز 1962 وصدر قانون 19 كانون الاول 1967 بتنظيم شؤون الطائفة الإسلامية الشيعية في لبنان ، وعدل جدول توزيع المقاعد النيابية وحصلت الطائفة الإسلامية العلوية على مقعدين نيابيين (27) .

2- الطائفية السياسية اللبنانية جعلت من القانون الاجتماعي حول الشخصية القانونية للدولة وسياستها الخارجية مرهونة بقوة وفاعلية السياسية الداخلية ، والسياسية الداخلية مرهونة فاعليتها بالتماسك الاجتماعي المرهون بدوره بتوافق القيادات الطائفية السياسية صعب التحقق إزاء المتغيرات والواجبات التي تواجه الدولة اللبنانية.

3- استعانة الطوائف السياسية اللبنانية بالقوى الإقليمية والدولية في حالات الاختلافات الكبيرة والحادة بينهم لغرض تحقيق مصالح طائفة أو مجموعة طوائف أخرى على حساب ضعف التماسك الاجتماعي والغايات العليا للدولة اللبنانية ، حتى أضحى هذا السلوك السياسي معيار توازن القوى الطائفية في لبنان والذي عرض أمنها لمخاطر جمة .

4- أصبحت رموز الدولة في الرئاسات الثلاثة ضحية إدراك طائفي يفسد فاعليتها لخدمة جميع اللبنانيين ، فرئيس الجمهورية يكون قويا عند تمحوره داخل طائفته المساندة له بشكل طوعي سواء كان على صواب أم على خطأ ، وينطبق هذا المعيار على رئيس الوزراء مع طائفته المسلمة السنية و رئيس البرلمان مع طائفته المسلمة الشيعية ، تجزئة السلطة السياسية ساهمت في إرباك عمل المؤسسات القانونية اللبنانية قي علاقاتها الدولية وعملها المحلي (28)

ثانيا: تداعيات الطائفية السياسية على المجتمع السياسي اللبناني

المجتمع السياسي هو تجمع القوى الرئيسية لأي شعب على أهداف وغايات وأنظمة مجتمعية متناغمة لإنتاج دولة قابلة للحياة وقوية التنظيم وحكومة وسلطة سياسية بشرط ان تتجاوز هذه القوى التمحور حول الطائفة والقبيلة السياسيتين ، ومن خلال تحليل المجتمع السياسي اللبناني منذ التطبيق الإداري السياسي الطائفي الاول في منطقة جبل لبنان للأعوام ما بعد 1860 م ولغاية اليوم برزت جملة من النتائج المتداعية فيه تحول دون أنتاجه شخصية قانونية ديناميكية للدولة أبرزها :

1- ظاهرة الهجرة الجماعية والفردية phenomenon of Migration المستمرة من لبنان بشكلها الملفت للنظر وفوق المعدلات الاعتيادية الدولية للهجرة والتنقل بين بلدان العالم ، ومن الممكن ان نصنف الهجرة السكانية من لبنان وتصاعدها حسب مراحل زمنية ، الأولى : من 1863- لغاية الحرب العالمية الأولى قدر عددهم ب 100 إلف أي ما يقارب ربع سكان جبل لبنان وقتذاك ، أهم وجهات الهجرة هي الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل والأرجنتين ، المرحلة الثانية : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى واتسمت بوضع قيود لتحديد إعداد المهاجرين من قبل الولايات المتحدة واستراليا وأوربا لأسباب تتعلق بالتوترات السياسية والأمنية الدولية فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية حيث تركزت هجرة اللبنانيون الى غرب أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية وقدر ت أعدادهم للفترة 1921-1939 بحدود 80 ألف مهاجر (29) ،المرحلة الثالثة : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لغاية عام 1974 اتسمت بتنوع الجهات بعد إضافة الدول المنتجة للنفط في العالم والعالم العربي مع بقاء الولايات المتحدة كخيار مهم للمهاجرين ، واتسمت أيضا هذه المرحلة بهجرة الأدمغة النوعية لأهل والكفأة والقدرة ، وقد أشارت الإحصائيات للأعوام 1962-1966ان أكثر من 35%من خريجي كليات الهندسة هاجروا الى الولايات المتحدة ونسبة 24% من كليات الطب وفي هذه الفترة هاجر 129 مهندس و 24 عالم طبيعة و 154 أستاذ جامعي الى فرنسا (30) حتى أصبح عددهم عام 1969 بحدود 9315(31) ، وتشير دراسات هجرة الكفأة اللبنانية لمرحلة ما قبل الحرب الأهلية الواسعة عام 1974 ان أكثر من 40% من أرباب المهن المميزة الصناعية والتجارية هاجروا الى الولايات المتحدة وان نسبة العقول المهاجرة من الأقليات الطائفية في أماكن تواجدهم مع الطوائف الاخرى من لبنان الى دول العالم وخاصة الغربية خلال هذه المدة 50% من الأطباء الأرمن و 25% من المسيحيين غير الأرمن و 30% من المسلمين و

15% من الدروز(32) . المرحلة الرابعة : وهي من اخطر المراحل واعقدها لاحتوائها إحداث الحروب والاحتلال مع إسرائيل مع أطول وأقسى حرب أهلية شهدنها المنطقة ،فخلال فترة الحرب الجاهلية 1974-1982 هاجر أكثر من 400000 ألف شخص عاد 45% منهم من الذين هاجروا الى البلدان القريبة كقبرص والأردن وسوريا وقدرت الإحصائيات نسبة الأيدي العاملة الماهرة غير الزراعية المهاجرة للفترة 1974-1979 ب أكثر من 200000 عامل(33) ، عام 1976 أقام سعد حداد وبعض أنصاره من طائفته منطقة حدودية مستقلة عن لبنان أصبحت ساحة معارك مشتعلة هجرت وشردت الكثير من سكان المناطق الحدودية مع إسرائيل ثم جاء الغزو الإسرائيلي حيث احتل 10% من جنوب لبنان و صيف عام 1982 احتل كامل الجنوب والعاصمة بيروت ، واستمرت عمليات التهجير الداخلية والخارجية بمعدلات ترتفع وتنخفض حسب مستويات الحروب والصراعات الأهلية والاعتداءات الإسرائيلية حتى جاء العدوان الإسرائيلي الواسع على جنوب لبنان تموز 2006 ليصل التهجير الى اعلى معدلاته ، وبذلك يكون لبنان البلد الاول في العالم من حيث عدد المهاجرين منه الى بلدان العالم منذ نشأة الدولة اللبنانية الحديثة لغاية اليوم نسبة الى عدد سكانه الحاليين والمتواجدين فيه اليوم (عدد المهاجرين 8624000 ثمانية ملايين وستمائة وأربعة وعشرون ألف نسمة وعدد سكان لبنان الحاليين 4099000 أربعة ملايين وتسعة وتسعون ألف نسمة حسب إحصاء 2001(34).

2- الخسائر المادية البشرية Human and Material losses : أن غياب التماسك الاجتماعي بسبب المتنافرات الطائفية السياسية لم يرتب خسائر بشرية بسبب الاقتتال المتقطع بين ميليشيات الطوائف وحسب بل رتب ضعفا لبنانيا تجاه إمعان إسرائيل في مطامعها في الأراضي والمياه اللبنانية الواضحة منذ توجيه الرسائل الصهيونية الى مؤتمر الصلح في باريس 1919 ، ورفض الانتداب البريطاني ترسيم الحدود اللبنانية - الفلسطينية عام 1923 وتصريحات بن غوريون حول ضم نهر الليطاني بفلسطين ، هذا قبل قيام إسرائيل وبعدها بانت الأطماع أكثر وضوحا في احتلال جنوب لبنان (1978 - 1982) وسرقة مياهه من انهر الحصباني والليطاني والوزاني بعد الاحتفاظ بمزارع شبعا، والتوترات السياسية الطائفية المحلية تسبب تخوفا في الاستثمارات الوطنية والدولية لإنعاش الاقتصاد اللبناني وشكلت سنين ارتفاع هذه التوترات أعلى نسب انخفاض الليرة اللبنانية وزيادة نسب البطالة وخسارة رأس المال الاجتماعي المميز(35) اما عن خسائر العدوان والغزو الإسرائيلي على لبنان لا يمكن

فصلها عن الخسائر المادية والسياسية لحروب وصراعات الطوائف فيها فالحرب الأهلية عام 1958 المعلن سببها الداخلي السياسي هو رفض تمديد ولاية الرئيس كميل شمعون ، والحرب الأهلية بين المسلمين والمسيحيين 1974- 1989 لتصحيح التوازن السياسي بينهما كلها مداخل رتبت الضعف السياسي والأمني والقانوني للدولة اللبنانية ومهدت للاحتلال الإسرائيلي لجنوبها ومع استمرار الصراع الطائفي استمر الاحتلال الإسرائيلي لكامل الجنوب والعاصمة بيروت مع ارتفاع معدلات الخسائر البشرية والمادية وخاصة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية تموز 2006 بعد ان اعتبر المنهج الطائفي السياسي الجنوب هو من حصة المسلمين الشيعة وعليهم وحدهم تحمل مسئولية الدفاع عنة أي بتجزئة الوظيفة الوطنية الى وظائف طائفية لإضعاف القدرة الدفاعية والشخصية القانونية للدولة في الدفاع عن نفسها ورتب هذا الضعف في الجسد الاجتماعي السياسي اللبناني تواصل العدوان الإسرائيلي وارتفاع معدلات الخسائر البشرية والمادية منذ . قيام مجزرة صلحة وحولا في 30- 1948/10/31 ، مع استمرار حصول 140 اعتداء بين الأعوام 1949 - 1964 وبخسائر بشرية ومادية مرتفعة ، وعلى الرغم من عدم اشتراك لبنان في حرب 1967 إلا أنها تعرضت للقصف وتدمير بنى تحتية وخسائر بشرية في الجنوب حيث احتلت مزارع شبعا ، وتشير الدراسات الى وجود مابين الأعوام 1968 - 1974 أكثر من 3000 اعتداء طال معظم الأراضي اللبنانية وبخسائر مادية و بشرية قدرت 880 مواطن لبناني (36) ، وفي الأعوام 1975 - 1977 بعد سيطرة جيش سعد حداد (جزء من الطائفة المسيحية السياسية المسلحة) على القرى الحدودية وتعاونه مع إسرائيل خارج رغبة وإرادة الدولة اللبنانية والصراع المسلح مابين المؤيدين له من جهة والمعارضين له من جهة ثانية من الطوائف الاخرى خسر المجتمع اللبناني مئات الشهداء والجرحى وأعداد من المخطوفين ، وأدى هذا الضعف الى احتلال 10% من جنوب لبنان عام 1978 واحتلال كامل الجنوب والعاصمة بيروت بعد ذلك في عام 2000 وتخلل هذه الفترة خسائر جسيمة للمؤسسات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية إضافة الى الخسائر البشرية مع أبشع صور الإبادة الجماعية للبشر في مجازر قانا وصبرا وشاتيلا ، اما خسائر حرب تموز 2006 الإسرائيلية ضد المجتمع اللبناني وبالذات في الجنوب قدرت 3438 شهيد مع أعداد المصابين والمعوقين وخسائر في مرافق السكن والعمل والوقاية والعلاج والنقل والدراسة والاتصالات تحمل أضرارها المجتمع اللبناني حيث عاود قسم منه الهجرة للخارج(37) .

3- الخسائر الاقتصادية Economic losses : عام 1950 بدء تفكيك وانحلال الاقتصاد اللبناني عن الوحدة الاقتصادية مع سوريا والنظام النقدي والمالي صوب النظام الاقتصادي الحر وبعد طغيان قدسية الملكية الفردية والمبادرة الفردية وهيمنة مصالح القوى الاجتماعية الطائفية الاقتصادية والنمو الكبير للدور الاقتصادي لبيروت على حساب الاطراف اللبنانية تغيب الدور الإشرافي الرقابي للدولة على النشاطات الاقتصادية وأصبحت مكشوفة أمام تداعيات الحري الأهلية والاعتداءات الإسرائيلية ، ويبقى أفضل معيار كمي لدراسة المالية العامة في لبنان هو معرفة عجز الميزانية المتكرر مع أزمات تهديد السلم الأهلي بسبب الطائفية السياسية فأرتفع العجز من 697 مليون ليرة عام 1977 الى 34,549 مليار ليرة عام 1987 بسبب الحرب الأهلية الطائفية كما سعر صرف الليرة اللبنانية انهار اثر اندلاع الحرب الطائفية الداخلية من 229,46 قرشا للدولار سنة 1975 الى خسارة 99,3% من قيمتها عام 1987 (38) ورتب ذلك عجز وتضخم مالي على الدولة اللبنانية وعلى نظامها المصرفي الذي يشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد اللبنانية بعد ارتفاع مستمر للتضخم بنسبة 400 في المائة عام 1987وتراجع الاستيراد الضرورية من 3337 دولار عام 1981 الى اقل من مليار دولار للعامين 1986-1987 ، مع ارتفاع مستمر للديون الخارجية فارتفعت عام 1980 الى 510 مليون دولار و 1779 مليون دولار عام 1990 و 2966 مليون دولار عام 1995 و 3996 عام 1996 و 5036 عام 1997 (39) وأثر ذلك على إمكانية دعم الإنفاق العسكري لتقوية الدولة أمام تنامي القوة العسكرية لميليشيات الطوائف السياسية في ظل تنامي الخسائر المالية التي تسببها هذه المليشيات مع العدوان العسكري الإسرائيلي المتكرر فقدر بنك النقد الدولي إجمالي الخسائر للحرب الأهلية اللبنانية 1974-1989 بخمسة وعشرين مليار دولار أمريكي إي ما يفوق ثمانية أضعاف إجمالي الناتج القومي اللبناني لعام 1990 ، وأنفقت حكومة الحريري 16 مليار دولار لإعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية والزراعية والسياحية والمصرفية والأمنية وخاصة في مجال تردي رأس المال الاجتماعي من ناحية النوعية والكفأة فقد تراجعت نوعية القوى العاملة في القطاعين الزراعي والصناعي من 52% و 375% عام 1995 الى 43% و 353% عام 2005 مع ارتفاع القوى العاملة في مجال الخدمات التي لا تحتاج الى الخبرة والكفأة النوعيتين من 573% عام 1995 الى 604% عام 2005 (40) اما تقديرات الخسائر المالية لحرب إسرائيل ضد حزب الله في جنوب لبنان صيف 2006 قدرت سبعة مليارات معظمها للبنى التحتية والمرافق العامة والمساكن وخسائر الدخل الغائب جراء وتوقف

النشاطات الاقتصادية والمطارات والموانئ ، ونشاطات الشحن والتصدير والمصدرين والمستوردين ومنافع المركز المالي المصرفي الإقليمي لبيروت.

4 **–تصدع الأمن الإنساني C racked the human security: انعكس الانهيار الهائل للعملة الوطنية مع تراجع كبير للنشاطات الاقتصادية والاستثمارات الوطنية والأجنبية بسبب تصدع الأمن السياسي والمجتمعي الى ارتفاع غير اعتيادي لتكاليف المعيشة للمواطن اللبناني وأصبح عاجزا عن إشباع حاجاته الأساسية في العلاج الصحي واكتساب المعرفة في التعليم الأساسي والعالي والسكن الملائم والعيش الكريم والاطمئنان على مستقبل الأطفال وضمان امن الأسر والإفراد بسبب انتشار جرائم الاختطاف والقتل الطائفي والتهجير والسرقة والفساد الإداري الذي انشطر حسب الولاء الطائفي ومصادرة حريات الرأي وانقسام العاصمة الى بيروت الشرقية والغربية ومعانات التنقل والسكن بين بيروت الغربية والشرقية لتقاطع الولاء الطائفي لسكان العاصمة. وانعكست الطائفية السياسية على تقسيم التعليم الى النسبة العالية من التعليم الخاص (التابع للطوائف) والتي قدرت بحدود 70% والنسبة الواطئة لتعليم الدولة والتي قدرت بحدود 30% (41) ، والتعليم الخاص الطائفي يتوسع على حساب تقليص التماسك الاجتماعي في التعليم الوطني وهذا يرتب بقاء وتوسع هواجس الخوف المتبادل بين الطوائف وتنافر المناهج التعليمية ، وجميع الدراسات المحلية والدولية للبنان تشير الى تصدع الأمن البيئي والغذائي والمائي والتي ستؤدي الى المزيد من المخاطر على مستقبل حياة اللبنانيين * .**

5 **– المأزق السياسي political impasse : النظام السياسي اللبناني يستند على الديمقراطية التوافقية ، والتوافقية هنا للجماعات السياسية الطائفية ، والطائفة السياسية تتنافر مع التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية ونظام الانتخابات بالقائمة النسبية والتفاضل للكفاءة والقدرات والتجارب وليس الأطر الطائفية لذلك فشل ميثاق 1943 في تعميق واستقرار السلم الأهلي صوب التقدم الديمقراطي والتنموي بعد ان قسمت الطائفية السياسية المجتمع المدني اللبناني الى حلقات منعزلة من المنظمات المدنية والنقابات المهنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة لكل طائفة بعيدا عن التعاون والتلاحم الوطني لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني التي تعتبر أساس من أسس البناء الديمقراطي ، لذلك عجز النظام السياسي اللبناني من معالجة معوقاته ذاتيا منذ بين الرئيس بشارة ألخوري وقائد جيشه العماد فؤاد شهاب عام 1952 ثم أزمة التجديد للرئيس كميل شمعون عام 1958 في ظل توتر سياسي**

إقليمي دولي ثم جاء عهد فؤاد شهاب 1958-1960 ليواجه تحدي طائفي بين المسلمين والمسيحيين ليتعرض لمحاولة انقلابية عسكرية فاشلة وللاضطرابات سياسية ضد التحديد لولاية ثانية له عام 1964 ليبدأ بعد ذلك عهد الرئيس شارل حلو الذي اتسم بالمظاهرات الطائفية المستمرة وانهيار النظام المالي اثر أزمة بنك انترا المشهورة وقتها وبعد هزيمة العرب في حرب 1967 انعكست تداعيات هذه الهزيمة في بعض صورها على الدولة اللبنانية المريضة بالطائفية السياسية لتي حرمت الدولة من وحدة التخطيط ووحدة التنفيذ في السياسة الخارجية والداخلية فارتفعت الأصوات الطائفية لمعالجة اختلال التوازن بين المسلمين والمسيحيين اثر تزايد التواجد العربي والفلسطيني على الساحة اللبنانية تحت أغطية مواجهة العدوان الإسرائيلي وانعكاس الصراع الإقليمي عليها والأزمة الوزارية العصيبة عام 1969 والحرب الأهلية 1975-1989 والتي عاود شبحها للظهور مع صدور قرار مجلس الأمن 1559 عام 2004 وما تبعها من تداعيات اغتيال رئيس الوزراء الحريري عام 2005 التي ارتفعت مع حدة التنافر السياسي الداخلي للحرب الإسرائيلية على لبنان صيف 2006 ، وما زال هذا التنافر ينعكس سلبا على نتائج المحكمة الدولية للأعوام 2008- 2010 ولغاية اليوم، عندما استعان لبنان بعد الحرب الأهلية عام 1989 بميثاق الطائف ليعدل في الصلاحيات والمسئوليات بتعميق صيغة الحكم الطائفية بأن يكون رئيس الجمهورية مسيحي ماروني ورئيس الوزراء مسلم سني ورئيس مجلس النواب مسلم شيعي وتوزع مقاعد مجلس النواب مناصفة بين المسيحيين والمسلمين بعد ان كان 54 للمسيحيين و45 للمسلمين ، وهذا التغيير السياسي جاء بسبب التغيير الديمغرافي للتهجير ألقسري أو الاغتراب الطوعي تحت وهم الحل الطائفي بسبب فشل سياسات التلاحم الاجتماعي ، وانتقل المأزق السياسي من توزيع الصلاحيات والمسئوليات الى عدم المقدرة في التكيف مع اختلال موازين القوة ما بين الطوائف السياسية ، قوة الطائفة الشيعية بعد تنامي قدرة حزب الله العسكرية هي اكبر في تأثيرها من قدرة الطائفة المسيحية والسنية والدرزية في العقدين الأخريين ، وكانت موازين القوة قبل ذلك لصالح الطوائف والأحزاب العربية السنية والمسيحية المتحالفة مع التواجد الفلسطيني المسلح والأنظمة العربية ذات المنطلقات القومية ، ان استمرار ديناميكية الطائفية السياسية في جسد المجتمع اللبناني سيجعله دائما ماثلا إمام المخاطر التاليــة :

أ- سيناريو عودة شبح الحرب الأهلية جراء انعكاس المناوشات الطائفية المسلحة والأزمات السياسية السابقة واللاحقة لها المستمرة في الجسم المجتمعي اللبناني بموجب متغيرات

موازين القوى الإقليمية والدولية(42) وهذا ما يفسر التلكؤ في تشكيل الحكومة عام 2005 وخطورة عودة الحرب الأهلية عام 2008 بسبب الفراغ الدستوري لفشل الحكومة ومجلس النواب لاختيار رئيس الجمهورية حتى تم تعديل الدستور من اجل وصول قائد الجيش لهذا المنصب(43)

ب- سيناريو تعرض لبنان الى تفكيك الأقاليم طائفيا وظهور عمليات نزوح متبادلة للطوائف حسب مراكز تجمعاتها الجغرافية الأمر الذي سيجلب أبشع صور الماسي على الأفراد ويعيد للذاكرة الإنسانية ماسي الهجرات المتبادلة للطوائف بعد إعلان الدولة الهندوسية في الهند والإسلامية في باكستان ، وفي حالة حدوث التفكيك سيلحقه عمليات استقطاب الدول المجاورة لاحتواء الأقاليم المجزئة بموجب نفوذ وهيمنة الميليشيات في الجنوب والبقاع والساحل حسب أهميتها الجيوسياسية والاقتصادية للدول المجاورة، لتكون الساحة اللبنانية ساحة حروب النيابة للقوى الإقليمية والدولية على حساب توسيع الضرر في المجتمع السياسي اللبناني .

ج- سيناريو استمرار سيادة نفوذ وقوانين المليشيات الطائفية المسلحة وهوياتها الفرعية على حساب نفوذ الجيش اللبناني وقوانين الدولة اللبنانية الرسمية والهوية الوطنية ، بالشكل الذي جعل الشخصية القانونية للدولة اللبنانية تتصدع إمام الإمعان بإحاطة رؤساء الأحزاب الطائفية في لبنان بهالة من التبجيل والتقديس ليختزلوا صورة الشعب فيهم فينسفون بذلك الأساس الفكري للديمقراطية التوافقية التي يدعونها ويتحقق هذا من خلال 44 حزب مع (19 مليشية حزبية مسلحة طائفية لبنانية) وهذا المرض تعدى الأحزاب الطائفية فنجد السيد جورج حاوي قد اختزل الحزب الشيوعي اللبناني في شخصه، كذلك أوصل انطوان سعادة نفسه الى منزلة العصمة فترة ترؤسه للحزب السوري القومي الاجتماعي (44) فهذا الاحتمال سيدفع القوى الإقليمية والدولية الى التعامل مع الرئاسات الطائفية وتجاوز الرئاسات التقليدية للدولة لتطبيق مصالحها ومخططاتها على الأرض اللبنانية .

ثالثا :مظاهر التداعيات القانونية لشخصية الدولة اللبنانيـــــة

تمارس الدولة اللبنانية اختصاصها داخل أراضيها في وضع القانون (السلطة التشريعية) و تفسير القانون لتطبيقه (السلطة القضائية) و تنفيذ هذا التفسير (السلطة التنفيذية) وهذا التصنيف مقبول عالميا والقانون هو السيد وليس رئيس الطائفة في الأنظمة الديمقراطية Rule

of law وتعتبر الحرية والمساواة فيه قيمة أولية primary value ، وللدولة اختصاص عالمي في القانون الدولي من خلال المعاهدات والمنظمات الدولية التي صادقت عليها الدولة اللبنانية الحديثة، بيد ان الدراسات تشير الى وجود عجز يصل في بعض فتراته الى الشلل في هذه الممارسة ، ولعل تقارير مراصد الديمقراطية والسلم الأهلي والإعلام في لبنان للسنوات 1997-2002 قد أشرت بوضوح العجز القانوني في الممارسة الشفافة للسلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية في لبنان بسبب تفشي مرض الطائفية السياسية في هذه السلطات وقد عبر عن ذلك احد الباحثين في إطار مقياس الديمقراطية العربي عام 2008 (كريشنا هاشتيوس) عن لبنان ((بأن لبنان يمتاز بوجود تشريعات متقدمة لكنه يعاني ضعفا خاصا في مجال الممارسة العملية لسيادة القانون)) (45) . وللوقوف عند تداعيات الممارسة العملية القانونية المحلية والدولية للدولة اللبنانية الحديثة نجد أسبابها نابعة من الطائفية السياسية:

التداعيات المحلية Legal implications of local:

1- انتهاك القانون الأساسي للدولة (الدستور) لان الطائفية السياسية تعارض مبدأ المساواة بين اللبنانيين كافة كما جاء في البند ج من مقدمة الدستور اللبناني والمادة السابعة منه ، إضافة الى احتوائه التناقض ما بين المواد التي تشير الى المساواة في الحقوق والواجبات من جهة والمادتين الدستوريتين 95 ، 96 اللتين نصتا على مراعاة حقوق الطوائف في إسناد الوظائف الحكومية العامة الى اللبنانيين من جهة أخرى.

2- انتهاك قوانين الانتخابات بشكل مستمر فكل عهد رئاسي يرتب مع دعم القوى الطائفية المساندة له مع القوى الدولية الداعمة لتوجهاته السياسية قانونا انتخابيا فيه تغييرا عن القانون السابق بما يضمن منافع اكبر للعهد الجديد ولهذا وجدنا جملة من قوانين الانتخابات للعهود الرئاسية 1943- 1947- 1951- 1953- 1957- 1960- 1964- 1968- 1972- 1992- 1996- 2000 وأخيرا قانون 2005/5/31(46) .

3- سيطرة العقلية الطائفية السياسية المتنافرة على الإشراف الإداري للانتخابات الدورية للأعضاء البرلمان اللبناني أنتج ذلك التلكؤ في اعتماد البطاقة الانتخابية والاقتراع في إي مكان داخل لبنان وفي إي سفارة لبنانية خارج لبنان لممارسة الحق السياسي بحرية وعملت الإدارات المشرفة على الانتخابات لإجبار الناخب على التواجد في أماكن سكنهم الأصلية في داخل حدود القلاع الطائفية وليوم واحد فقط غير قابل للتمديد لضمان فوز المرشحين الطائفيين بعد

ان تم تقسيم الدوائر الانتخابية حسب قوة تواجد الطوائف بعد تقديم ضمانة مالية مقدارها 6500 ستة ألاف وخمسمائة دولار أمريكي لا يقدر المواطن البسيط على سدادها (47) .

4- غياب فصل وتكامل الرئاسات الثلاثة في لبنان والتي لم يجري تصنيفها وظيفيا في فصل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية كما اقره الدستور و اقره الفكر الديمقراطي وإنما تم تصنيفها على أساس المنافع الفئوية الطائفية للمسلمين السنة والشيعة والمسيحيين ، وأضحى إدراك المواطن لهذه الرئاسات ليس إدراكا قانونيا ديمقراطيا وإنما إدراكا أيدلوجيا مذهبيا .

5- غياب الاقتدار على تفعيل قوانين الدولة الاقتصادية وخاصة المتعلقة بجمع الضرائب والمكوس والتحويلات المالية والنشاطات المحلية الاقتصادية والزراعية ، والعجز في تطبيق قانون استخدامات المياه للإرواء والزراعة لسنة 1925 المعدل بالمرسوم لسنة1974(48) فمصادر محصورة بين سيطرة الإقطاع والطوائف من جهة والاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى ، ورتب ذلك العجز على تنفيذ سياسة اقتصادية والتخلص من قيود المديونية الخارجية بعد ارتفاع معدلاتها بشكل متصاعد من 510 مليون دولار عام 1890 الى 1779 مليون عام 1990 ثم الى 2966 مليون عام 1995 وارتفعت الى 5036 عام 1997 مع بقاء الارتفاع بسبب ضعف اقتدار الدولة في فرض قوانينها التي تعالج هذا التداعي (49) .

6- غياب الاقتدار لتطبيق القانون في الجرائم السياسية الكبرى منذ فتنة عام 1860 * وإحداث الانتفاضة ضد الرئيس بشارة ألخوري عام 1952 وتداعيات المواجهة بين الرئيس كميل شمعون وقائد الجيش فؤاد شهاب عام 1958 وانعكاسات المحاولة الانقلابية العسكرية الفاشلة ضد حكومة فؤاد شهاب والصراعات السياسية ضد تنامي الوجود الفلسطيني على الساحة اللبنانية منذ إحداث نيسان 1969 الذي رتب انتشار السلاح في أيدي معظم الشباب اللبناني ثم جاءت مجزرة حافلة عين الرمانة في نيسان 1975 لتنطلق الحرب الأهلية كالهشيم(50) ، ثم جاءت جريمة اغتيال الرئيس اللبناني بشير الجميل في 1982/9/14 ورئيس وزراء لبنان الأسبق رشيد كرامي ورئيس الجمهورية الأسبق رينه معوض الذي اغتيل بانفجار سيارة مفخخة عند مرور موكبه في 1989/11/22 وكانت العملية مشابهة لعملية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق ورفيق الحريري * مع 22 شخص آخرين في شارع مطل على كورنيش بيروت في 2005/2/14 لتتضح صورة العجز الكبير تم إيداع الأشخاص الذين يفترض عليهم ان يقوموا بالتحقيق وحفظ الأمن بالسجن وهم ((1- قائد الحرس الجمهوري (السابق) العميد مصطفى حمدان 2- مدير الأمن العام (السابق) اللواء جميل السيد 3- المدير العام لقوى

الأمن الداخلي (السابق) اللــواء علي الحاج 4- مدير مخابرات الجيش (السابق) العميد ريمون عازار)) ، ثم أطلق سراحهم لغياب الأدلة وزيادة الضغط الإعلامي المعارض .

7- عجز المؤسسات القانونية في تنظيم حمل وحيازة الأسلحة الشخصية والخفيفة والاتجار بها رغم وجود قانون كان المؤمل منه تنظيم هذه الأمور هو المرسوم 137في 1959/6/12 ، وقد ضاعف هذا العجز اقتناء اللاجئون الفلسطينيون وغيرهم الأسلحة الشخصية والخفيفة خارج علم وتنظيم قوانين الحكومات اللبنانية (51) .

8- غياب الاقتدار لتطبيق القوانين المحلية ذات الطابق الثقافي والاجتماعي وبشكل متساوي بسبب الميل الشديد لقيادات الطائفة السياسية للمحافظة على المعتقدات والطقوس التي تخدم تلاحم الطائفة في المدارس التعليمية الخاصة بها والاحتفالات التي تنقل مميزات الطائفة من جيل الى أخر لتوظيفها في الانتخابات السياسية ، ولذلك نجد التعليم الوطني محدود والاحتفال الوطني منحصر مع عجز مؤسسات الدولة في تطبيق قوانينها التعليمية والتربوية وينفذ فقط ما يخدم تطلعات الطائفة السياسية ويضر بالمستوى التربوي والتعليمي (52) وأشارت الدراسات الى وجود تقصير ملحوظ في مجال الخدمات الصحية فلم تتجاوز التخصصات المالية للإنفاق عليها للفترة 1978 - 1983في ميزانية مجالس الإنماء والأعمار نسبة2- %(53).

9- غياب الاقتدار على تطبيق بنود الدستور التي تشير على واجب حماية حقوق الإنسان في لبنان حيث نجد الحقوق اللصيقة بالإنسان كحق الحياة والجسد والكرامة انتهكت من خلال غياب الأمان والقدرة على تكوين الأسر والتعرض للعبودية و الاهانة والاعتقال الغير قانوني والاختطاف ، كذلك الحقوق المدنية التي انتهكت في مجالات التنقل والسكن والهجرة الطوعية كما حدث لهجرة سكان البقاع من المسيحيين الى زحلة أو لسكان الجنوب من المسلمين الشيعة الى البقاع ونزوح المسلمين السنة ما بين بيروت الغربية والشرقية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم مع غياب القدرة في تقديم المساعدات الإنسانية المتساوية لهم*، إضافة الى انتهاك الحقوق السياسية وبالذات حرية الرأي والتعبير والانتخاب خارج اطر الطائفة(54).

التداعيات الدولية International legal implications:

1- الانتهاك التعاقدي : بعد ظهور وتطور القانون الدولي والمنظمات الدولية وقبول الدول ومنها لبنان بمواثيق هذه المنظمات تكون الدول قد أقرت بعدم جعل الدين معيارا في علاقاتها الدولية (55) مع احترامها للقانون الإنساني وحقوق الإنسان ومن هنا يشكل السلوك

السياسي الطائفي تداعيا في شخصية لبنان القانونية، ورتب هذا العجز التدخلات الخارجية.

2- انتهاك التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية اللبنانية والتي شكلت بيئة حياتية موائمة لاستمرار عيش ونمو الطائفية السياسية في لبنان ، من خلال :

أ- فاعلون من الدول المؤثرة في المشرق العربي (سورية وإسرائيل وإيران والمملكة العربية السعودية) بالدرجة الأولى ، والولايات المتحدة وأوربا ومصر وتركيا ودول الخليج العربي بالدرجة الثانية وبقية دول العالم بالدرجة الثالثة وحسب تفاعلها مع مصالحها في الشرق الأوسط عامة وفي لبنان خاصة ومن خلال وسائط علنية و سرية.

ب- فاعلون غير دوليون من المنظمات الدولية تتدخل بشروط تحت غطاء ميثاق الأمم المتحدة والمادة 2-4 من الميثاق والمادة 3 والمادة 4 من اتفاقية جنيف لعام 1949 والبرتوكولان 1و2 للعام 1977 وتدخل منظمة اليونيسيف والغذاء والزراعة والصحة العالمية والمحكمة الجنائية الدولية بقرارات انتقائية ومرهونة بوازنات مصالح القوى الدولية(56) .

ج- فاعلون من المنظمات الإقليمية السياسية كمنظمة دول عدم الانحياز ودول الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوربي وغيرها وتكون قراراتها مرهونة بمصالح أعضائها وليس بهدف مساعدة تماسك مؤسسات الدولة اللبنانية وخاصة في مسائل المشاركة بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان والمساعدات العسكرية والمدنية لها .

د- فاعلون من المنظمات الدولية الغير حكومية كالصليب الأحمر الدولي واتحاد غوث الأولاد و مجلس اتحاد الكنائس والمنظمات الإنسانية التابعة للفاتيكان والاتحاد الأوربي وللدول الإسلامية والعربية كلها تقدم المساعدة بشكل انتقائي بسبب العجز القانوني للدولة .

3- نماذج من التقصير في الحصول على حقوق لبنان في القرارات الدولية :

أ- العجز في الدفاع عن حقوق المهاجرين اللبنانيين في الخارج بموجب الاتفاقية الدولية رقم 97 لسنة 1949 وتعديلاتها أو بموجب الاتفاقيات العربية لسنة 1967 - 1975 .

ب- العجز في الدفاع عن حقوق العمالة اللبنانية المهاجرة في الخارج بموجب قانون العمل اللبناني لسنة 1946 وتعديلاته في المرسوم 11019 لسنة 1968 بالموائمة مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 77 لسنة 1946 والتعديلات اللاحقة لها واتفاقيات العمل العربية

1،7، 12 ، للسنين 1966 ، 1977 ، 1980 ،مع وجود جهد متواضع للدفاع عن العمالة اللبنانية في الوطن العربي بموجب اتفاقية مؤتمر بنغازي لسنة1981 (57).

ج- العجز في التعامل مع القرارات الأممية بفاعلية منذ صدور القرار 54 لسنة 1948 حول الحرب العربية الأولى مع إسرائيل والقرارات الاخرى ذات الصلة بالهدنة القرار 56 في 1948/8/19 والقرار 61 في 1948/11/4 و القرارين 73 و 89 للأعوام 1949- 1950 ثم القرارين 92-93 لسنة 1951 ، وما تبع ذلك من قرارات لمجلس الأمن اثر الحرب العربية - الإسرائيلية في 5/ حزيران 1967 (القرارات 233-234-235-242)(58) حيث وجدنا الشخصية القانونية الدولية اللبنانية مشلولة عن الحركة المطلوبة وذائبة في النظام العربي العاجز والمشلول هو الأخر فخسر لبنان جراء ذلك في مقومات أمنه الكثير حتى يومنا هذا .

د - عدم استثمار قراري مجلس الأمن 262 في 1968/12/31 حول إدانة الهجوم الإسرائيلي على مطار بيروت وإلزام إسرائيل بالتعويض كما جاء في فقرته الرابعة والقرار 270في 1969/8/26 الذي أدان الهجوم الإسرائيلي على لبنان وتوظيف تواجد المقاومة العربية والفلسطينية على الأرض اللبنانية لخدمة هذه المصالح وليس لمحاصرتها وتقييدها كما حصل في مواجهات 23-24/ نيسان 1969 وكانت حصيلتها 30 شهيد ومائة جريح (59) ، وتكرر هذا العجز والتوظيف الموائم للمصالح اللبنانية العليا في قراري مجلس الأمن 280 - 285 لسنة 1970 والقرار 316 لسنة 1972 والقرارين 317- 337 لسنة 1973 والقرار 347 لستة 1974 كلها تدين الاعتداءات الإسرائيلية وتطالب بالتعويض للبنان واستمر هذا العجز في القرار 3516 في 1975/12/15 حول السيادة العربية على الموارد الوطنية الطبيعية والقرارات الاخرى من مجلس الأمن 425 - 427 لشهري آذار ومايس لسنة 1978 والقرارات 501-509-515-517-لستة 1982 بصدد الدعوة والمطالبة بالانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة ومراعاة مصالح السكان المدنيين والقيام بتعمير إضرار الاحتلال (60) . في زمان نظام دولي ثنائي القطبية يمكن الشخصية الدولية القانونية الماهرة المرور من خلال متغيراته لصالح بعض المصالح العليا للبنان وليس بالتنافر ما بين تسهيل النفوذ السوري أو الإسرائيلي كما حدث في اتفاق 17 أيار 1983 واتفاق لوزان حتى مجيء اتفاق الطائف المرحلي .

هـ-الحروب والصراعات الداخلية الطائفية السياسية حرفت اتجاه الرأي العام الدولي من الضغط على مجلس الأمن لتفعيل قراراته الصادرة لمصلحة لبنان حول إمعان إسرائيل في العدوان الى التركيز على تنفيذ قراراته لمعالجة اثأر الحرب الأهلية الطائفية في لبنان مثل القرارين 563-564 لشهر أيار 1985 ، كما أدت تداعيات صراع الطوائف السياسي الى تزايد العجز القانوني والدبلوماسي في مجال توظيف قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة لمساعدة وتعمير لبنان كالقرار 3474 لسنة 1975 لإحراج إسرائيل من جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والقرار 85/35 لسنة 1980 حول تكثيف الجهود الدولية لمساعدة لبنان والقرارات 226/36 لسنة 1981 و 197/39 لسنة 1984 و 196/41 لسنة 1986 و 42 /199 لسنة 1987 و 44 / 180 ، 4/12 لسنة 1989 والقرار 46/ 173 لسنة 1991 كذلك قرار المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة 74/1987 لسنة 1982 (61) .

و- استغلال إسرائيل والقوى الدولية المتحالفة معها في مجلس الأمن لسلاح الطوائف في لبنان لالتفاف على جميع القرارات الدولية ضدها وخاصة عدوان صيف 2006 الذي الحق أضرار كبيرة في جميع مظاهر الحياة المدنية في لبنان حيث اصدر مجلس الأمن القرار 1559 في 2004/9/2 والقرارات 1641، 1680 ، 1701 لسنة 2006 وهي قرارات ملغومة لهذا الغرض في ظل عجز قانوني دبلوماسي للمؤسسات اللبنانية الغارقة في الصراعات الطائفية السياسية التي أفقدت لبنان الدور المطلوب إقليميا ودوليا (62) .

ز - العجز المؤسساتي القانوني لملىء الفراغ الأمني جراء انسحاب القوات السورية اثر صدور قرار مجلس الأمن 1559 مما رتب قفز المليشيات الطائفية لملىء هذا الفراغ على حساب تراجع الشخصية القانونية للدولة في التعاطي الأمني الداخلي والخارجي .

ح - العجز امام تباحث حزب الله الذي يمثل الطائفة الشيعية السياسية في لبنان من جهة وإسرائيل من جهة أخرى عبر وسطاء حول صفقة تبادل عشرات الأسرى اللبنانيين والعرب عام 2004 عبر الوسيط الألماني (63) ، وتسليم خرائط للألغام التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان لحزب الله والتفاوض معه على مزارع شبعا اللبنانية بعيدا عن مؤسسات الدولة القانونية لتحقيق أهداف إستراتيجية هي : - أظهار الدولة اللبنانية أمام الرأي العام الدولي بأنها دولة عاجزة عن التعاطي مع القرارات الدولية المتعلقة بها - أظهار حزب الله أمام الرأي العام الدولي بأنه حزب سياسي مسلح متجاوز على قوانين الدولة التي

ينتمي إليها – جعل هذا التجاوز مع عجز الدولة اللبنانية ضعفا مبررا لتهديد الأمن الإقليمي ويؤدي الى اضطرار إسرائيل في اتخاذ سياسة تحمي آمنها في المنطقة وان كانت على حساب خرق الأمن اللبناني.

خلاصـــة البحث Abstract :

خلصت دراسة البحث الى جملة من النتائج تكاد ان تكون علاجا عاما لمرض الطائفية السياسية الذي أصاب ويصيب الشعوب في حقب تاريخية مختلفة ، فقد أصاب الشعوب الأوربية حقبة القرون الوسطى (وخاصة القرن الخامس عشر والسادس عشر) وأدت تداعياته في التفتيت والصراعات والحروب الأهلية وتفشي الفساد والجهل والمرض واستقطاب الجيوش العثمانية لتحتل المدن الأوربية ، وما ان امتلكت الشعوب الأوربية عناصر القوة في التوحد تحت هوية قومية جامعة متجاوزة الهويات الجزئية للطائفة والقبيلة والعمل على توطين التعليم أفقيا ومحاصرة المرض دفعت الجيوش العثمانية خارج حدودها ثم أخذت تصدر فيروسات هذا المرض الخبيث لأجزاء من الإمبراطورية العثمانية المريضة ضمن استراتيجيات ظاهرة الاستعمار الأوربي المعاصر على اعتبار ان نتائج هذا المرض تلحق الشلل والضعف في الجسم المراد استمرار السيطرة علية وتفكيكه ، وأضحت مسألة تحديد وصفة العلاج والوقاية من هذا المرض معيارا عالميا إنسانيا ، وبشكل خاص لموضوع بحثنا تتمحور الحلول للدولة اللبنانية الحديثة مع ضرورة إعادة بنائها وفق القواعد :

1- تعميم ثقافة التسامح وقيم الديمقراطية الليبرالية بعيدا عن ديمقراطية توافق الطوائف التي تعمق ديكتاتورية القوى الطائفية السياسية.

2- أعداد قانون جديد للأحزاب يجرم التمويل الخارجي لها والتبعية للأنظمة السياسية الأجنبية وقائم على أساس مبادئ التساوي بالحريات والحقوق بعيدا عن الانتماءات العرقية والطائفية.

3- بناء جيش لبناني جديد يعتمد المهنية وتكون الخدمة فيه إلزامية وطوعية لجميع الأفراد بعد تجريم التنظيم الحزبي الطائفي السياسي فيه .

4- تجاوز الهويات الفرعية للمذهب والعرق والطبقة الى الهويات الجامعة في قوانين الأحوال الشخصية والتعاملات العامة والخاصة التي لا تخترق الحدود العقائدية والقيم الجمالية البعيدة عن التعاطي مع السلطة السياسية للأديان 5- تعميق الأمن الإنساني للافراد وخاصة في حرية الرأي والتعبير و في إشباع حاجاتهم الأساسية في السكن والعمل والتعليم والعلاج ليتمكنوا من العيش بعضهم مع البعض الأخر بحرية وتماسك بعيد عن مظاهر الانعزال الاغتراب النفسي والمادي للجماعات المصنفة طائفيا وعرقيا 6- الاعتماد على العامل الداخلي في فض المنازعات السياسية الداخلية .

المصادر والهوامش :

1- د الدين إبراهيم وآخرون – المجتمع والدولة في الوطن العربي –بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 1988 ، ص1 4

2- ا د محمود على داود – الدبلوماسية عبر العصور – إصدارات مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية 2007 ، ص 22

3- رينو فان وجان باسيت _ مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية – ترجمة فائز كم نقش – منشورات عويدات – بيروت 1967 ص 16

4- د عبد العالي دبلة – الدولة / رؤية سوسيولوجية – دار الفجر للنشر والتوزيع – القاهرة 2004 ص 62-

5- مارسيل ميرل – العلاقات الدولية المعاصرة – ترجمة د حسن نافعة – دار العالم الثالث – 1999ص 44

6- انظر د هانئ الجزار – في أسباب التعصب – عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية – القاهرة ط1 2005 ص 67-68

7- انظر : د صالح جواد كاظم – مباحث في القانون الدولي – دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد 1991 ص ص 189-192

8- باسيل يوسف بجك – مذكرة القبض على الرئيس السوداني /نموذج لخطورة تسييس المحكمة الجنائية الدولية بقرارات مجلس الأمن – المستقبل العربي العدد 355 لستة 2008 ص 92

9- عبد الله إبراهيم – علم الاجتماع (السوسيولوجيا) المركز الثقافي العربي – بيروت 2006 ط2 ص 243

10- رشيد خيون – لاهوت السياسة – الأحزاب والحركات الدينية في العراق – دراسات عراقية – بغداد 2009 ص 5

11- لمزيد من المعلومات انظر : جورج قرم – تعدد الأديان وأنظمة الحكم – دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة – دار النهار للنشر – بيروت 1979 ص ص 265 - 272

12- كذلك سلمى خليفة اسحق - تطور العلاقة بين الدين والسياسة في أوربا - المستقبل العربي العدد 368 لسنة 2009 ص 43

13- ارنت ليبهارت - الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد - ترجمة حسني زينة - معهد الدراسات الإستراتيجية - بغداد - بيروت ط 2006 ص 132

14- جان يوسف مراد - الأزمة اللبنانية - الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية - منتدى الفكر العربي - عمان 1988 ص 30

*- العهد العثماني بدأ من 1516 الى 1924م في لبنان وكانت جزء من بلاد الشام (سورية الكبرى) وقتها على حيث جعل المؤرخون من معركة (مرج دابق) التي جرت قرب مدينة حلب عام 1516م وانتصر بها العثمانيون بعد انتصاراتهم في القسطنطينية عام 1453م وفي بلاد فارس عام 1513 ومصر عام 1514م هي حقبة سيطرة الإمبراطورية العثمانية على لبنان وان تاريخ انتهاء هذه السيطرة عام 1924 تاريخ إعلان الجمهورية التركية الحديثة وانتهاء الإمبراطورية العثمانية قانونا لمزيد من المعلومات انظر:

د جبرا الشوملي – العلمانية في الفكر العربي المعاصر – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 2008 ص ص 113– 114

* أشارت تقارير الأمم المتحدة حول مشاكل الأقليات الدينية في العالم لعام 1993 ان 17 نزاع ديني تزايدت حدته و 20 نزاع ديني تناقصت حدته و 108 نزاع ديني بقيت على وتيرتها أشهرها في لبنان وجنوب السودان والبوسنة والشيشان وتدخلات الكنيسة في الفلبين والسلفادور والنزاع المسلح المسيحي الإسلامي في نيجيريا وأوغندا والسنغال . انظر : minorities at risk ; a global view of ethnopolitical conflicts (Washington , dc ; united statws institute of peace press , 1993) كذلك وليد عبد الحي – مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية – المستقبل العربي – العدد 312 لسنة 2005 ص14

15– الموسوعة الحرة wwwhttp;ll ar. Wikpedia. Org

* كشفت وأكدت هذا الادعاء المعاهدات السرية الموقعة بين القوى العظمى وقتذاك وأبرزها معاهدة القسطنطينية السرية الموقعة في 18/آذار/1915م بين روسيا وفرنسا وبريطانيا ومعاهدة لندن السرية الموقعة بين فرنسا وايطاليا وبريطانيا وروسيا في 26/نيسان/1915 ثم المعاهدة المشهورة سيئة الصيت سايكس – بيكو بين بريطانيا وفرنسا عام 1915 وملحقاتها مع روسيا القيصرية في اتفاق سازانوف – باليولوغ في 26/نيسان/1916 ومع ايطاليا اتفاقية سان جان دي موربين في 17/نسيان/ 1917 انظر: عمر الديراوي – الحرب العالمية الأولى عرض مصور موثق – دار العلم للملايين – بيروت 1966 – ص ص 458–470

16– الصهيونية والعنصرية – المجلد الثاني – المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1977 ص 48

17– د عبد الجبار عبد مصطفى – مشكلة البنجاب الهندية والامن القومي الهندي – مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد العدد الخامس 1990 ص 120 1

18– د عارف العبد – لبنان والطائف – مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة أطروحات الدكتوراه 40 – بيروت 2001 ص 67

19– د انطوان نصري – معضلة المساواة والمشاركة في أنظمة الحكم العربية (الحالة اللبنانية) – المستقبل العربي العدد119 لسنة 1989 ص 61

20– د فدوى احمد–المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام 1840–1918 –المستقبل العربي العدد368 لسنة 2009 ص ص 9 – 10

21– طارق زيادة – الجذور التاريخية لفكرة اللامركزية في ارتباطها بفكرة الديمقراطية – المستقبل العربي – العدد 354 لسنة 2008/8 ص 65

* عقد هذا المؤتمر في لندن عام 1ذ907 بدعوة من رئيس وزراء بريطانيا وقتذاك كامبل بنرمان لجميع مسئولي الدول الاستعمارية الأوربية القديمة (فرنسا ، ألمانيا ، اسبانيا ، بلجيكيا ، هولندا ، النمسا ، ايطاليا وغيرها) من اجل وضع الخطط والبرامج الكفيلة في إطالة عمر الإمبراطوريات الاستعمارية

الأوربية، وكانت التوصيات تشير الى ضرورة حرمان الجسم العربي الإسلامي من الوحدة والتقارب والتقدم والتكنولوجيا مع زرع جسم غريب فيه لتقويض قدراته وتفتيت مكوناته ... لمزيد من المعلومات انظر : د حسن صبري الخولي – سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلطين – المجلد الاول – دار المعارف بمصر ص ص 112 – 113

22- يوسف الحكيم – سورية والانتداب الفرنسي – دار النهار للنشر – بيروت 1983 ص 61

23- المصدر نفسه ص 66

24- د عارف العبد – لبنان والطائف – مصدر سبق ذكره ص 80

25- طارق زيادة – م س ذ ص 61

26- انظر : جورج انطونيوس – يقظة العرب – ترجمة د ناصر الدين الأسد وآخرون – دار العلم للملايين بيروت 1978 ص 24

27- لمزيد من المعلومات انظر: د عارف العبد- لبنان والطائف- م س ذ ص ص 85-86

28- انطوان نصري – م س ذ ص 71

29- د هدى رزيق – عملية صنع القرار في الهجرة المؤقتة والدائمة من لبنان – المستقبل العربي – العدد 87 لسنة 1986 ص 78

30- un general assembly , out flow of trained personnel from developing countries , table 1 v November 1968

31- un general assembly , out flow of trained from developing countries 1 bid , table 1 - d November 1968

32- د اليأس زين – هجرة الأدمغة العربية – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت 1972 ص ص 92-93

33- رياض طيارة – التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية – المستقبل العربي – العدد 47 لسنة 1983 ص 95

34- انظر : الموسوعة الحرة www http;//ar.wikpedia.org

35- د هدى زريق – م س ذ ص 96

36- احمد مفلح – النش ء اللبناني والصراع العربي – الإسرائيلي – المستقبل العربي العدد 359 لستة 2009 ص ص 79-80 كذلك انظر : محمود سويد – الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل : 50 عاما من الصمود والمقاومة – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت 1998 . كذلك د.عارف العبد م ص ذ ص306 .

37- خير الدين حسيب – حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها – المستقبل العربي العدد 331 لسنة أيلول 2006 ص 8

38- د الياس سابا – الأزمة اللبنانية ، الإبعاد الاجتماعية والاقتصادية – منتدى الفكر العربي – عمان 1988 ص ص 218-219

39- المصدر نفسه ص 190 ، كذلك خضير حسن خضير - ازمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - أبو ظبي - ط1 2001 ص ص 14-15

40- انظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ص 253 كذلك عارف العابد- م س ذ ص 308

41- د كمال حمدان - تطور الأوضاع الاجتماعية ، الاقتصادية في ظل الحرب - منتدى الفكر العربي - عمان 1988 ص 240

* ان غياب التعاون المجتمعي لاستغلال المياه الهاطلة والسطحية للأنهار والينابيع لزيادة المناطق الخضراء بموجب الزيادات السكانية والتوزيع السكاني الموائم للبيئة بعيدا عن ضواغط التوزيع الطائفي على المدن والأرياف مع تلكأ تقديم الخدمات الضرورية للأرض والإنسان بسبب التوترات الطائفية المجتمعية التي تفرز تفتت الأسر وتنقلها المستمر تساهم في تصدعات الأمن البيئي والصحي والغذائي والديمغرافي . لمزيد من المعلومات انظر : **united nations and social commission report for western Asia- compendiumiun of environ mend statistics in the escwa region - new York 2007 p.p 26-27** كذلك وليم نجيب جورج نصار - مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 2008 ص ص 65-66

42- سليم الحص - الخريطة السياسية العربية من منظور لبنان - المستقبل العربي العدد 338 لستة 2007 ص ص 10-11

43- نيفين مسعد - النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية في الوطن العربي - المستقبل العربي العدد 364 لسنة 2009 ص 74

44- يقول رئيس وزراء لبنان السابق سليم الحص ان أهم أسباب التداعيات التي لحقت بلبنان من هروب أهلية و اعتداأت إسرائيلية هي مرض لبنان (الطائفية السياسية) التي جعلت لبنان ساحة معارك إقليمية يدفع ثمنها الشعب اللبناني للمزيد انظر : الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني - المستقبل العربي العدد 338 لسنة 2007 ص ص 10 - 11

45- انطوان بصري مسرة - قياس الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في البلدان العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 2009 ط 1 ص ص 101-102

46- د علي الشرعة - د نظام بركات وآخرون - الديمقراطية في الوطن العربي - جامعة اليرموك - الاردن - 2002 ، ص 96

47- المصدر نفسه ص 110

48- د عبد الملك خلف - المياه العربية ، التحدي والاستجابة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1999 ص 90

49- لمزيد من المعلومات انظر : خضير حسن خضير - أزمة المديونية الخارجية في الدول العربية والأفريقية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - أبو ظبي 2001 ط1 ص ص 14-15

* يتحدث الرئيس اللبناني الأسبق شارل حلو عن هذه الفتنة الكبرى وأسبابها وتداعياتها على النظام الأساسي الذي صاغته الدول الكبرى حيث اضطر لمراجعة محاضر هذا الاتفاق والذي ذكر عنه ميشال شيحا احد

المساهمين في وضع دستور 1926 بأنه اتفاق العيش وفق سوء تفاهم مرضي بين المسلمين والمسيحيين ، بيد ان الجميع لن يعمل لإحلال ثقافة التسامح محل ثقافة سوء التفاهم . انظر شارل حلو – حياة في ذكريات – دار النهار بيروت ط3 1997 ص ص 67–68

50– للمزيد من المعلومات انظر : د غالي عودة – د عاطف عضيبات – الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة العربية – المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الأردني – عمان 2002 ص ص 149–150

* برز هذا الاسم كرجل أعمال بعد الاجتياح الإسرائيلي لبنان عام 1982 والحاجة الماسة لتعميره وترافق هذا الاسم مع لافتة المساعدات الغذائية السعودية الى اللبنانيين ، ساهم للتحضير لمؤتمر لوزان وجنيف للحوار الوطني ، ولعب دور في تمثيل السياسة السعودية بعد سحب سفيرها وغلق سفارتها اثر الأحداث السياسية عام 1984 وأقام في سورية حيث شكا مع بعض المستشارين خلية أزمة وتفاهمات بين الاطراف اللبنانية لعب دورا كبيرا في اللجنة الثلاثية التي أعدت وثيقة اتفاق الطائف، لمزيد من المعلومات انظر : عارف العبد – مصدر سبق ذكره ص ص 173 –187

51– د غالي عودة و د عاطف غضيبات – الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة العربية – المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي الأردني – عمان 2002 ص ص 149–150

52– انظر : د منير بشور – تردي النظام التربوي في لبنان منتدى الفكر العربي – عمان 1988 ص ص 125 – 125

53– انظر : جان يوسف مرادواخرون – الازمة اللبنانية الابعاد الاجتماعية والاقتصادية = منتدى الفكر العربي – عمان – 1988 ط1 ص ص 298–299

* ذكر الوزير السابق والصحافي المعروف (مروان حمادة) هذه الحالة من خلال مشكلته الخاصة فيقول ((إني درزي ، درزي الأب ، كاثوليكي الوالدة ، متزوج من سنية ، ولي صهر وأبناء عم اورثوذكس ... هل تعلمون ان في هذه العائلة بالرغم من لبنانيتهم جميعا لا يتمتعون بذات الحقوق المدنية ؟ ..)) لمزيد من المعلومات انظر : د انطوان نصري مسرة – كعضلة المساواة والمشاركة في أنظمة الحكم العربية ، الحالة اللبنانية– المستقبل العربي – العدد 119 لسنة 1989 ص 69

54– جان يوسف مراد وآخرون – الأزمة اللبنانية – الأبعاد الاجتماعية – مصدر سبق ذكره ص 36 كذلك ارنت ليبهارت – الديمقراطية التوافقية – في مجتمع متعدد الأعراق – ترجمة حسني زينة – معهد الدراسات الإستراتيجية – بغداد، بيروت 2006 ص 225

55– الفقرة الثانية من المادة الأولى من الفصل الاول من الميثاق والبند الاول من الفرع ب من المادة 13 قي الفصل الرابع وفي الفقرة الثالثة من المادة 55 من الفصل التاسع والفقرة الثالثة من المادة 76 من الفصل 12 على (تحقيق تعاون دولي لتسوية المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وتشجيع احترام حقوق الإنسان وضمان الحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو اللغة) انظر : وليد عبد الحي – مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية – المستقبل العربي العدد 312 لسنة 2005ص ص 12 – 13

56- موسى الزعبي - الجيوسياسية والعلاقات الدولية - منشورات وزارة الثقافة السورية - دمشق 2004ص 120 ص 169

57- انظر : مصطفى الجندي - انتقال القوى العاملة في الوطن العربي - تقرير لمعهد الدراسات والبحوث العربية لجامعة الدول الغربية لسنة 1994 ص ص 60-61

58- لمزيد من المعلومات انظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي - معهد الدراسات الفلسطينية - بيروت - ج 1 ج 2

59- د عبد الإله بلقزيز - حزب الله من التحرير الى الردع (1982-2006) مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 2006 ص 18

60- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين - مصدر سبق ذكره ج 3

61- المصدر نفسه ج 4

62- د عبد الإله بلقزيز - مصدر سبق ذكره - ص ص 96- 63

63 - المصدر نفسه ص 56